التقريـر السنوي 2021

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

JLAC

قائمة المحتويات

رسالة من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام	04
من نحن	07
الإنجازات الرئيسية	08
عملنا في المناطق المصنفة "ج"	10
تدخلاتنا في القدس	15
الوصول للجمهور	17
الضغط والمناصرة	17
التحديات ونظرة للمستقبل	19
الاستعراض المالي	23

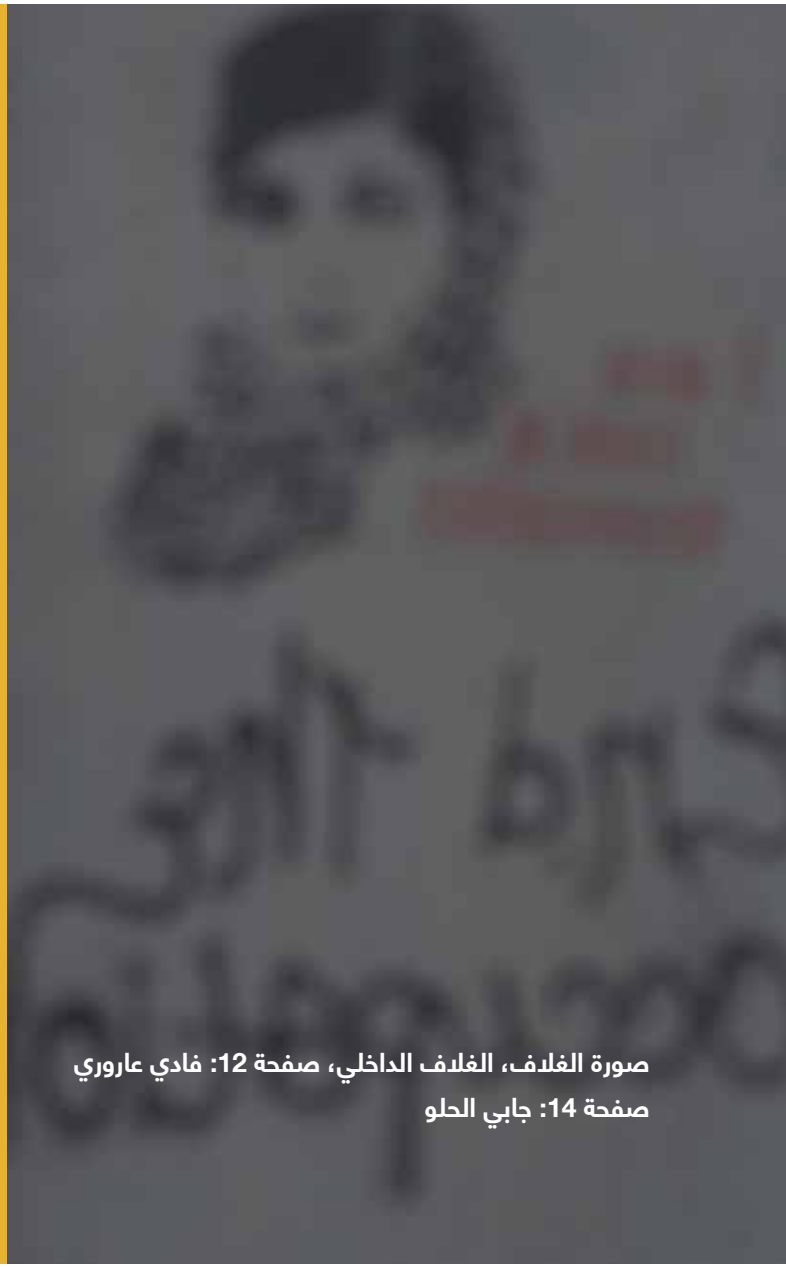

صورة الغلاف، الغلاف الداخلي، صفحة 12: فادي عاروري
صفحة 14: جابي الحلو

رسالة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في مواجهة هندسة السيطرة والتحكم

التخطيط والهدم والإرهاب المباشر أدوات لتنفيذ التهجير القسري

التخطيط والهدم والإرهاب المباشر من قبل المستوطنين من الأدوات المستخدمة في تنفيذ التهجير القسري؛ حيث شهد عام 2021 تصعيدا خطيرا في اعتداءات المستعمرين، اذ تم توثيق 410 اعتداءات عنيفة للمستوطنين الكولونياليين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية حتى نهاية تشرين الأول فقط من العام2021، من ضمنها 108 اعتداءات على أفراد و302 إعتداء على ممتلكات، ويعتبر ذلك زيادة عن العام 2020 حيث سجل 385 إعتداءاً مقارنة أيضاً بالعام 2019 حيث سجل 335 إعتداء وذلك وفقا لتقرير صادر عن الأمم المتحدة. وحسب توثيق منظمة «ييش دين الإسرائيلية، فإن 91% من الشكاوي التي قدمها الفلسطينيون لشرطة الاحتلال بين الأعوام 2019-2005 تم إغلاقها دون إصدار لوائح اتهام ضد المعتدين؛ مما يشير الى تواطؤ شرطة وجيش الاحتلال وخرق واجبهم كقوة محتلة مسؤولة عن حماية المدنيين الواقعين تحت احتلالها.

أكثر من ذلك فان المستوى السياسي في حكومة الاحتلال مسؤول بدرجة أكبر عن شراكة أجهزة الأمن والمستوطنين، حيث تم تغيير تعليمات اطلاق النار بقرار سياسي يسمح باطلاق النيران الحية على قاذفي الحجارة الفلسطينيين، بل وتكافئ حكومة الاحتلال المعتدين عن طريق منحهم تسهيلات وتبييض جرائم الاعتداء على أراضي الفلسطينيين، حيث تتم عملية تبييض للبؤرة المسماة افياتار، التي أقيمت في مخالفة حتى لقوانين الاحتلال، على تلة صبيح المملوكة لأهالي بلدتي بيتا وقبلان، وبدلا من ازالتها فان قوات الاحتلال تقمع أصحابها المحتجين وقتلت عشرة منهم خلال عام 2021، من بينهم ثلاثة أطفال.

ويكتمل مشهد خلق البيئة القسرية الرامية لتهجير الفلسطينيين بتسريع إجراءات الهدم ضد منازل ومنشآت الفلسطينيين؛ فبحسب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان صدر عن الإدارة المدنية الإسرائيلية في العام 2021 931 أمر هدم، مما يعتبر زيادة ملحوظة عن العام 2020، الذي شهد ووفقاُ لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية أوتشا 797 أمر هدم ضد منشآت فلسطينية، و643 أمر هدم خلال العام 2019. وتجدر الإشارة إلى أن الاخطار الواحد قد يشمل عدة منشآت لنفس العائلة.

لا تخفي حكومة الاحتلال على لسان رئيسها بينيت ومعظم أحزاب اليمين الإسرائيلي في الائتلاف وخارجه أن الهدف هو منع إقامة دولة فلسطينية متواصلة وقابلة للحياة.

وللتحذير فان اسقاط حل الدولتين لا يعني قبول حل الدولة الواحدة، بل املاء حل ما مبني على منظومة الابارتهايد التي تعكسها الخارطة المرفقة، إضافة الى وجود منظومة قانونية تشجع إرهاب المستعمرين ولا توفر أدنى حماية للمدنيين الفلسطينيين.

يلخص التقرير التالي في جزء منه جهود مركز القدس في مواجهة هذه المنظومة ودفاعا عن حق الفلسطينيين في الحياة وفي ممتلكاتهم، وفي انهاء الاحتلال وممارسة حق تقرير المصير في وطنهم، كما عبرت عنها عشرات القرارات والوثائق الدولية، وأهمها قرار الجمعية العامة رقم 181 المعروف ب قرار التقسيم.

رئيس مجلس الإدارة/ أمين عنابي

المدير العام/ عصام العاروري

خارطة العنف الاستيطاني على طول شارع 60

تظهر الخارطة المرفقة احدى أدوات سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، حيث أنشأت طريقا استيطانيا يحمل الرقم 60، ويمتد كعمود فقري يشطر الضفة الغربية من منتصفها عموديا، وأقيمت على جانبه 19 مستعمرة، فضلا عن البؤر العشوائية والمستعمرات الرعوية.

وحسب مقالة نشرت في صحيفة هارتس الإسرائيلية لشاؤول اريئيلي بتاريخ 21-7-2021، فان 16 من أصل المستعمرات ال 19 صوتت بالأغلبية في الانتخابات الأخيرة للكنيست لصالح حركة الصهيونية الدينية بزعامة سموتريتش وبن غفير، هذا الحزب الذي يتبنى حلا قائما على التطهير العرقي للفلسطينيين بالقوة كما جرى ابان النكبة عام 1948.

ورغم أن المستعمرين في الـ 19 مستعمرة يشكلون 12.5 بالمئة من تعداد المستعمرين في المنطقة ج، فان 63 بالمئة من الاعتداءات ضد الفلسطينيين تنطلق من هذه المستعمرات ومحيطها.

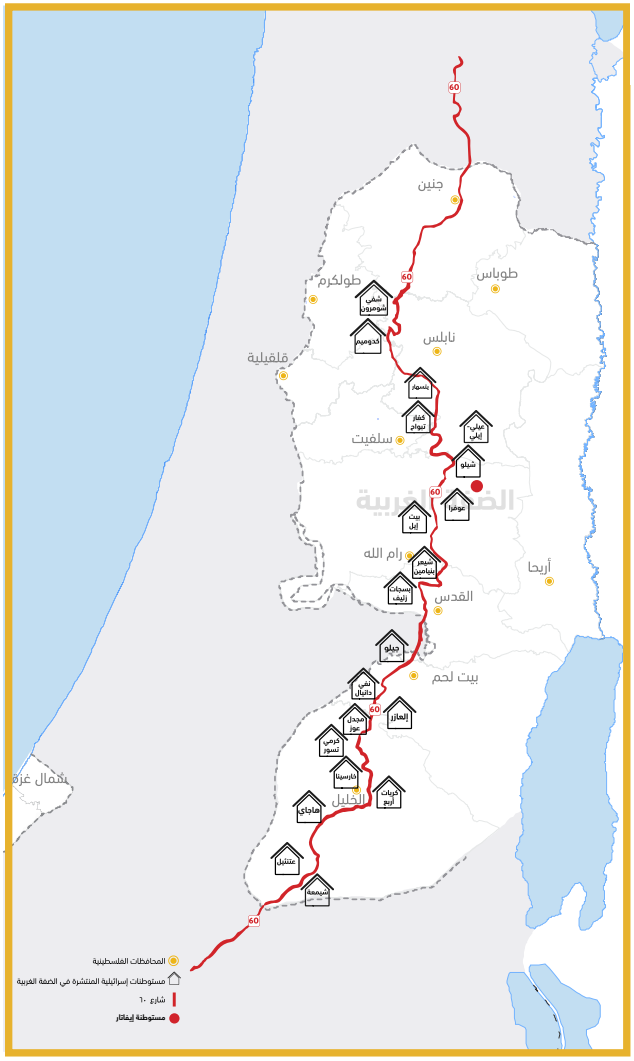

تسجيل مزدوج بالضفة
الغربية والقدس

أربعة مكاتب

32 موظف/ة

+300 من المتطوعين

من نحن

منـذ تأسيسـه مـن قبـل لجنـة الصداقـة الأمريكيـة (كويكـرز) فـي العـام 1974، وحتـى بعـد تحولـه إلـى منظمـة أهليـة فلسـطينية عـام 1997 مـا زال مركـز القـدس للمسـاعدة القانونيـة وحقـوق الإنسـان يعمـل مثابـرا فـي حمايـة الحقـوق السياسـية والمدنيـة والاقتصاديـة والاجتماعيـة للفلسـطينيين. وبينمـا تحولـت مجـالات تدخلـه لتسـتهدف الاحتياجـات الملحـة عبـر السنين، يسـعى المركـز إلـى حمايـة المجتمعـات المحليـة الضعيفـة وتمكينهـم فـي بيوتهـم وأراضيهـم وتأميـن حرياتهـم العامـة، وتزويدهـم بالمسـاعدة القانونيـة المجانيـة، وبـذل جهـود التوعيـة والدعـوة لمحاسـبة الحكومـة الإسـرائيلية فـي القـدس المحتلـة وجيشـها فـي المناطـق المصنفـة ج بالإضافـة إلـى السـلطة الفلسـطينية فـي المناطـق الخاضعـة لسـيطرتها.

وتتمثـل جهـود المركـز فـي التصـدي للانتهـاكات التـي تتضمـن هـدم المنـازل فـي القـدس المحتلـة، والحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة و للمواطنيـن فـي هـذه المنطقـة. حيـث يتـم التطـرق إلى عوامـل الطـرد والبيئـة القسـرية مثـل مصـادرة الأراضـي، وهـدم المنـازل، والتهجيـر القسـري للتجمعـات البدويـة، والعنـف الـذي يمارسـه المسـتوطنون ومصـادرة المعـدات والسـلع فـي المنطقـة المصنفـة ج. وفيمـا يتعلـق بالسـلطة الفلسـطينية يتنـاول مركـز القـدس قضايـا الحكـم الرشـيد والفصـل بيـن السـلطات والتحديـات القانونيـة المتمثلـة فـي انتهـاكات الحريـات العامـة (مثـل الفصـل التعسـفي علـى أسـاس الانتمـاء السياسـي والاعتقـال السياسـي ومـا إلـى ذلـك).

وحيـث يتمتـع المركـز القـدس بتغطيـة جغرافيـة مميـزة، بوجـود ثلاثـة مكاتـب فرعيـة تشـمل الضفـة الغربيـة بأسـرها، بتفـاوت مـن حيـث التركيـز وطبيعـة القضايـا، تبعـا للتحديـات التـي تواجههـا التجمعـات المعنيـة، بالإضافـة إلـى جهـود العيـادات القانونيـة المتنقلـة والعمـل الميدانـي فـي تقديـم المسـاعدات. ويسـعى المركـز مـن خـلال فريـق العمـل المؤلـف مـن 32 مـن المهنييـن مـن ذوي المهـارات العاليـة فـي مجالاتهـم؛ مـن بينهـم 11 محامـي ومستشـار قانونـي أعضـاء فـي نقابتـي المحاميـن الفلسـطينية و/أو الإسـرائيلية.

ومـن الجديـر بالذكـر أن مركـز القـدس يعتمـد أيضـا علـى قاعـدة كبيـرة مـن المتطوعيـن والتـي تتكـون مـن أكثـر مـن ثلاثمئـة متطوع.

الرؤية

مجتمـع فلسـطيني حـر ومسـتقل قائـم علـى مبـادئ العدالـة التـي تحمـي الكرامـة الإنسـانية.

الرسالة

يسـعى مركـز القـدس للمسـاعدة القانونيـة وحقـوق الإنسـان إلـى حمايـة الفئـات الضعيفـة المعرضـة للانتهـاكات المتكـررة لحقـوق الإنسـان (سـواء مـن الاحتـلال الإسـرائيلي أو تحـت حكـم السـلطة الفلسـطينية) وذلـك مـن خـلال: الآليـات القانونيـة المتاحـة وتعزيـز ثقافـة حقـوق الإنسـان والمعرفـة القانونيـة والحـث علـى مقاضـاة الجنـاة علـى الصعيديـن الوطنـي والدولي.

تدخلات عمل المركز

- هدم المنازل
- التهجير القسري للتجمعات البدوية والرعوية
- مصادرة الأراضي
- مصادرة الأدوات والسلع والمعونات الانسانية
- العنف الذي يمارسه المستوطنون
- حرية التنقل
- الحقوق الاجتماعية والاقتصادية
- الحريات العامة في مناطق ولاية السلطة الفلسطينية
- قضايا المصلحة العامة

Love
you

الإنجازات الرئيسية

حماية الأسر المستفيدة عام 2021

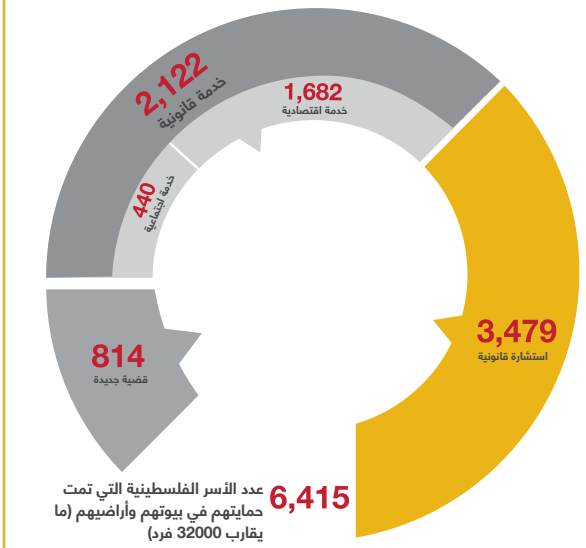

+3,000 قضية متراكمة يتم متابعتها باستمرار

تمكن مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان في العام 2021 من التصدي لعدد من أهداف إسرائيل التوسعية (بالإضافة إلى التصدي لعدد من الانتهاكات التي ترتكبها السلطة الفلسطينية) وذلك عن طريق تبني 814 قضية جديدة (250 منها في القدس و564 في باقي مناطق الضفة الغربية)، إضافة إلى تقديم 3479 استشارة قانونية (1409 في القدس و1800 في مناطق "ج" و270 استشارة فيما يتعلق بانتهاكات السلطة الفلسطينية). 2122 خدمة قانونية تم تقديمها في العام 2021 (تتمثل في 440 خدمة اجتماعية و1682 خدمة قانونية في مجال قضايا الحقوق الاقتصادية للمقدسيين). أسفرت هذه التدخلات القانونية عن توفير الحماية القانونية لما مجموعه 6415 من الأسر الفلسطينية في بيوتهم وأراضيهم (ما يقارب 32000 فرد).

وهذا بالإضافة إلى المتابعة المستمرة للقضايا المتراكمة من سنوات سابقة من أجل توفير الحماية القانونية المستمرة لهذه الأسر وعددها 3037 أسرة، والذي يعتبر عبئا دائم التعاظم يتحمله المركز من أجل شراء الوقت للأسر المستفيدة وتخفيف الضرر الواقع عليها.

تبنى مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان في العام 2021 ثماني قضايا مصلحة عامة (وتابع 15 قضية متراكمة من سنوات سابقة) سعيا إلى تحديد الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى والتي قد تعود للواجهة. وتمحور ذلك حول قضايا مثل هدم مدرسة العوجا التي تخدم المجتمعات البدوية التي تسكن في وادي الأردن، وقضية إغلاق الطريق العامة التي تصل مدينة قلقيلية في مدينة نابلس، والتي بدورها تؤثر على حرية التنقل لعدد من المجتمعات المحيطة بالإضافة إلى التصدي لمشروع بناء طرق استيطانية جديدة تخدم بؤرة "افياتار" والتي تمر عبر أراضي قرية بيتا في نابلس.

عمل المركز كذلك على عقد عدد من الدورات التدريبية المتخصصة وورش رفع الوعي، حيث تم تزويد 734 مستفيدا/ة بالمعرفة القانونية اللازمة للمطالبة بحقوقهم أو حقوق مجتمعاتهم في مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهونها. تم في العام 2021 تقديم 47 ورشة رفع وعي (13 في القدس و 34 في المناطق ج) بحيث تم الوصول إلى 618 مستفيداً/ة، إضافة إلى عقد 6 دورات تدريبية (1 في القدس و 5 في المناطق ج) استفاد منها 116مستفيدا/ة. بالإضافة إلى جهود المركز في الحشد والمناصرة الدولية، حيث تضمنت هذه الجهود البيانات المكتوبة والشفوية والجولات التوعوية، والمشاركة بحلقات النقاش وتقديم الشروحات وتنظيم زيارات ميدانية للوفود الزائرة.

كما عمل المركز على تطوير السياسات العامة والإجراءات والأنظمة الداخلية الخاصة به، بالإضافة إلى تزويد الفريق العامل بالمنح اللازمة لبناء قدراتهم. وتمكن المركز أيضا من الحفاظ على قاعدة الممولين الموجودة والاستفادة من الدعم الإضافي لشريكين جديدين.

المنطقة المصنفة "ج"

تسعى إسرائيل إلى تحقيق أهدافها التوسعية الإستيطانية في الضفة الغربية على حساب إمكانيات الدولة الفلسطينية والمواطن الفلسطيني، في القدرة على البقاء في بيته وأرضه خاصة في المنطقة المصنفة "ج". وبالتالي فإن كل مستوطنة وكل طريق التفافي وجدار فصل وسياج، مصمم لربط المستوطنات ببعضها البعض ومع إسرائيل، يسهم في زيادة ضم التجمعات الفلسطينية وشرذمتها وهدم منازل المواطنين وعزلهم وحرمانهم من أبسط حقوقهم.

يبلغ عدد المستوطنين الموجودين حاليا 670977 مستوطنا (وفقا لمنظمة السلام الآن (Peace Now). موزعين على جميع المستوطنات الإسرائيلية والتي يبلغ عددها 132مستوطنة و140 بؤرة استيطانية في المنطقة المصنفة "ج" و13 تجمعا استيطانيا في القدس المحتلة، وبالرغم من ذلك فقد تم الإعلان عن 4,010 عطاءات جديدة لبناء المستوطنات في العام 2021، وفق المصدر نفسه.

ويعد وجود هذه المستوطنات والتوسعات الاستيطانية المستمرة وما يتبعها من بنية تحتية (بما في ذلك جدار الضم والتوسع العنصري) منافية لما جاء فيه القانون الإنساني الدولي (كما جاء في معاهدة جنيف الرابعة وأكدت عليه مختلف الهيئات الدولية، بما في ذلك محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان) وتتعدى ذلك لتشمل انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. حيث بلغ عدد الأبنية المهدومة للعام 2021 حوالي 903 مبان وتم تهجير 1203 من المواطنين نتيجة لذلك. وتعتبر هذه

الأرقام أعلى من تلك التي شهدها العام 2020، حيث تم هدم ما يقارب 854 منشأة وتهجير ما يقارب 1001 مواطن فلسطيني .

في هذا الصدد عمل مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان على التقليل من أثر البيئة الطاردة على الفلسطينين، من خلال توفير الحماية القانونية اللازمة حيث تبنى المركز، في المنطقة المصنفة ج، 442 قضية في العام 2021 400 قضية منها تتعلق بهدم المنازل والتهجير القسري للتجمعات البدوية (216 قضية هدم منازل، 154 قضية هدم لمنشآت زراعية، 30 قضية تهجير قسري للبدو،شملت جميعها 481 أمر هدم) كما تبنى المركز 42 قضية تتعلق بالمصادرة منها (18 قضية مصادرة أراض و24 قضية مصادرة معدات ولوازم). بالإضافة إلى متابعة 2658 من قضايا الهدم والتهجير المستمرة منذ سنوات سابقة.

وتعالج معظم أنشطة المركز التوعوية والتدريبية هذه البيئة القسرية من خلال تزويد المجتمعات بالمعرفة القانونية اللازمة للتصدي لهذه الانتهاكات أو من خلال جهود الحشد والمناصرة للمجتمع الدولي للحث على ضرورة إنهاء هذه الانتهاكات بشكل كامل.

قصة نجاح جماعية- أهمية تضافر جهود المركز مع المواطنين وممثليهم:

قدم المركز، عند منتصف ليل السادس من نيسان للعام 2021، التماساً ضد قرار الادارة المدنية الإسرائيلية والقاضي بهدم 9 منشآت في قرية قراوة بني حسان بالقرب من سلفيت، والذي صدر قبيل تقديم الالتماس بعدة ساعات.

وتشمل المنشآت المهددة بالهدم منزلين يقطنهما ستة عشر فردا وثلاثة بركسات زراعية تخدم 17 فردا من أبناء القرية وثلاث آبار زراعية تخدم ما يقارب 23 فردا بالإضافة إلى سور ملعب كرة القدم في القرية.

شدد المركز في الالتماس المقدم أمام المحكمة المركزية في القدس على عدم اختصاص الإدارة المدنية الإسرائيلية في إصدار أوامر الهدم (وذلك بموجب التعليمات الجديدة التي تحمل الرقم 46، والتي تتعلق بتقديم رخص البناء والتي صدرت في نيسان من عام 2021)، حيث أن الأبنية المهددة بالهدم كان قد تم إنهاء تشييدها بالفعل. وأشار المركز في حينه الى ان صدور تلك التعليمات من شأنه أن يتسبب بحدوث العديد من انتهاكات حقوق الإنسان ومخالفة حتى القانون الاسرائيلي ، سيما تطبيقها بأثر رجعي، وهذا أمر غير قانوني بموجب القانون الإداري الإسرائيلي، واعترض المركز على التعسف في تفسير البند 46 والذي تم بموجبه اتخاذ قرار الهدم، على اعتبار أنه لا ينطبق على المباني المستهدفة في أمر الهدم.

وكان من شأن أي تأخير في تقديم هذا الالتماس أن يؤدي إلى هدم المباني المستهدفة، حيث كانت الادارة المدنية مستعدة لتنفيذ القرار على الفور. وبعد تدخل المركز منحت المحكمة المركزية قرارا بتجميد أمر الهدم ريثما يُتخذ قرار نهائي في الالتماس المقدم. وتقرر بموجب أمر التجميد الزام أهالي قراوة بني حسان بإيداع مبلغ وقدره 20,000 شيكل إسرائيلي (ما يعادل 6000 دولار) في صندوق المحكمة والذي سيتم تسليمه إلى سلطات الاحتلال في حال تم رفض العمل بهذا الالتماس. ونظراً لعدم قدرة المركز على توفير هذا المبلغ، فقد تكفل أهالي القرية بتأمينه خلال ساعات.

كان المركـز، ومـا زال، فـي طليعـة المؤسسـات الفلسـطينية القانونية التـي تدافـع عـن الحقوق الإنسانية للفلسطينيين وتقـف فـي وجـه انتهـاك هـذه الحقوق. حيث تصدى المركز لما نسبته 52% من قرارات هدم المنشآت والمباني الفلسطينية (تبنى المركز 481 أمر هدم من أصل 931 من قرارات الهدم في جميع مناطق الضفة الغربية باستثناء القدس المحتلة) وذلك بجانب المنظمات الأخرى العاملة في نفس المجال والتي تبنت ما تبقى من القضايا (مثل المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والمؤسسات الرسمية بالإضافة إلى محامين من القطاع الخاص). ترتفع هذه النسبة لتصل إلى 93% (حيث ان المركز تبنى 481 أمر هدم من اصل 517) في حال استثناء محافظتي الخليل وبيت لحم، نظرا إلى أن معظم القضايا المتعلقة بهما تقوم مؤسسة أخرى بالعمل عليها. أما بالنسبة إلى أغلب ما تبقى من المحافظات الفلسطينية فقد تبنى المركـز في بعض المحافظات ما نسبته 100% من أوامر الهدم الموثقة من قضايا قرارات تنفيذ هدم المباني والمنشآت الفلسطينية (في محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية ورام الله ونابلس وسلفيت وأريحا وضواحي مدينة القدس).

أوامر الهدم الصادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية في مقابل قضايا الحق في السكن والمعيشة التي تبناها المركز خلال العام 2021 في مناطق عمله

أوامر الهدم التي يتم متابعتها من قبل مركز القدس

أوامر الهدم الصادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية في العام 2021

القدس المحتلة

يواجه المقدسيون في القدس المحتلة عوامل مشابهة لتلك التي يتعرض لها الفلسطينيون في المنطقة المصنفة "ج" من ناحية القضايا التي تتعلق بالهدم والتهجير القسري، فضلا عن عوامل الطرد غير المباشرة التي تتعلق بانتهاك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية (بما فيها قضايا تتعلق بتسجيل المواليد، ولم شمل العائلات، والضرائب التي ترهق كاهل المقدسيين والتأمين الصحي... الخ) والتي تهدف مجتمعة إلى خلق بيئة قسرية والتضييق على المقدسيين وتهجيرهم من المنطقة. وتشكل هذه الأساليب جزءا من خطة إسرائيل المعلنة لتغيير الواقعين الديموغرافي والجغرافي في مدينة القدس بشكل يخدم مصلحتها بالكامل (كما تعرف بخطة 2020).

تبنى مركز القدس في العام 2021، 250 قضية جديدة (14 قضية منها تتعلق بهدم المنازل، 194 قضية خاصة بالحقوق الاجتماعية و42 قضية خاصة بالحقوق الاقتصادية) وتابع المركز 136 قضية متراكمة، إضافة إلى ذلك عمل المركز على تقديم 2122 خدمة قانونية (440 خدمة تتعلق بالحقوق الاجتماعية 1682 خدمة تتعلق بالحقوق الاقتصادية)، كما عمل المركز أيضا على تقديم 1409 استشارة قانونية، واستطاع الوصول إلى 273 مستفيداً/ة من خلال تنظيم 13 ورشة رفع وعي وتدريب قانوني واحد متخصص. (تجدر الاشارة إلى أن 74% من المستفيدين من أنشطة رفع الوعي والتدريب هن من النساء).

قصة نجاح: إرجاع هوية لسيدة مقدسية

من ضمن العديد من التدخلات القانونية التي يقدمها المركز للمقدسيين للمحافظة على حقوقهم؛ أنه تمكن من إرجاع هويّة لسيّدة مقدسية (س. ج) سُحِبَت هويتها بسبب تواجدها خارج البلاد وحصولها على جنسية أجنبية، مما يعني إسقاط جميع الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية عنها. وبعد عودة السيدة (س.ج) من الخارج بفترة، توجهت الى المركز كي يساعدها في قضيّتها مع وزارة الداخلية الإسرائيلية لارجاع هويتها المسحوبة. وبالفعل عمل محامو المركز على دراسة الملف، وجميع الإشكاليّات المتعلّقة في سحب الهوية، وتوجيه مجموعة من المراسلات للوزارة، والتهديد بالتوجه إلى المحكمة في حال عدم إرجاع الهوية للسيّدة (س. ج)، مما حدا بالوزارة للتواصل مع المركز، والإبلاغ عن نيّتهم إرجاع هويّتها وكافة الحقوق للسيّدة.

وتعتبر التشريعات التمييزية احدى الاستراتيجيات التي يتم استخدامها للضغط على المقدسيين وتهجيرهم من أراضيهم؛ مثل قانون تسوية الأراضي المستحدث في العام 2018 والذي يهدف بشكل مباشر وصريح إلى حرمان المقدسيين من أراضيهم عن طريق تنظيم عملية ملتبسة للتسجيل في الطابو (إدارة تسجيل الأراضي الإسرائيلية) ووضع العديد من العقبات التي تعيق عملية التسجيل، والأراضي التي لا يتم تسجيلها أو تعتبر موضع نزاع يتم تسليمها إلى إدارة القيم على الأملاك الحكومية التابع لوزارة المالية الإسرائيلية والذي بدوره يعمل على تسليم هذه الأراضي لتستفيد منها المستوطنات.

وقد تم استخدام أساليب الاستيلاء هذه في قضية حي أم هارون في حي الشيخ جراح، والخطة 473 الأخيرة لبناء مستوطنة جديدة (جيفعات شاكيد) ليتم تشييدها في أراضي بيت صفافا. كما تم الإعلان هذا العام عن خطط استيطانية جديدة في أراضي منطقة أبو غنيم بالقرب من مستوطنة «هار حوما» (2,540 وحدة جديدة) وفي أراضي المطار القديم في منطقة قلنديا (11,000 وحدة جديدة). وفي هذا السياق فان المركز يبذل جهوداً حثيثة للتوعية بمخاطر قانون تسوية الأراضي من خلال حملات الدراسة والتحليل والتوعية محليا، والضغط والمناصرة الدولية بالتعاون مع مؤسسات فلسطينية ورسمية.

يستمر المركز في تبني القضايا الجديدة التي تتعلق بخطة مركز المدينة في القدس الشرقية، والتي تهدف للحد من

قدرة الفلسطينيين في توفير مناطق بناء سكنية ما بين وادي الجوز وشارع صلاح الدين في المركز التجاري من القدس الشرقية. ويذكر أن المحكمة الإسرائيلية قد رفضت (في شهر أيار 2021) التماسا مبدئيا ضد قانونية الخطة بأكملها، وعمل المركز على تقديم التماس لهذا القرار لصالح المدارس الفلسطينية والمراكز الثقافية التي تأثرت بموجب اقرار الخطة، وذلك بالتعاون مع المركز العربي للتخطيط البديل بعد مدة شهرين من إصدار المحكمة لقرار الرفض. حيث تم تقديم هذه الاعتراضات إلى لجنة التخطيط الإقليمية ولا يزال استعراضها معلقا.

هدمت حكومة الاحتلال الإسرائيلية ما يقارب 175 منشأة فلسطينية في القدس المحتلة في العام 2021 منها 91 منشأة سكنية، الأمر الذي أدى إلى تهجير 332 فلسطينيا في هذه العملية. وتعتبر هذه الأرقام مماثلة لأرقام السنة السابقة التي شهدت أيضا هدم 175 مبنى منها حوالي 111 مبنى سكنيا، مما أدى إلى تهجير 391 فلسطينيا، وذلك وفقا لأرقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أوتشا. وحافظ نمط الهدم الذاتي للمباني السكنية على ارتفاعه خلال عام 2021 حيث تم توثيق 83 عملية هدم ذاتي بينما تم توثيق 93 عملية هدم ذاتي خلال العام 2020. ويمكن أن يعزى ارتفاع هذه الارقام إلى التكاليف الباهظة التي تفرضها بلدية الاحتلال على الفلسطينيين، إما من خلال فرض الغرامات أو عن طريق رسوم الهدم المترتبة. وقد أضاف تعديل قانون التخطيط والبناء، منذ أن تم سنّه قبل أربع سنوات، مزيدا من الصعوبات التي يواجهها المركز وغيره من المؤسسات في سعيهم لحماية البيوت الفلسطينية المهددة بقرارات الهدم ، وخاصة أن محاكم الشؤون القانونية الاسرائيلية في القدس المحتلة تتردد بشكل متزايد في منح التمديدات الزمنية اللازمة لاستنفاذ الاجراءات القانونية

" اتجاهات الهدم في القدس" منذ العام 2011-2021

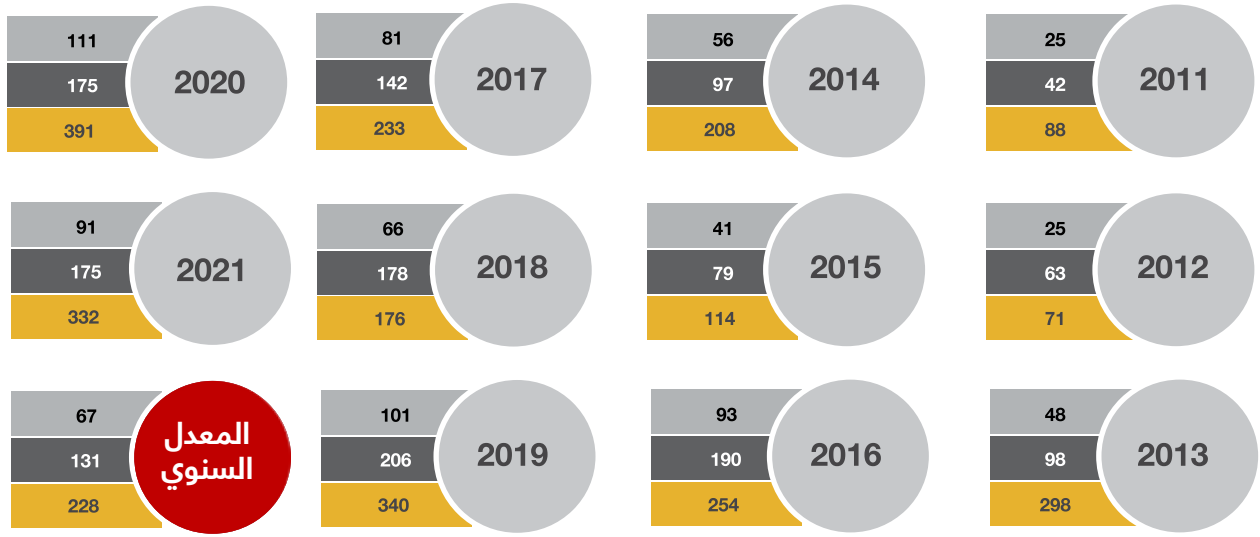

الوصول إلى الجمهور

تعتمد قدرة مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان على تبني هذا العدد الكبير من القضايا الجديدة (بما يقارب المئات) والإبقاء على متابعة القضايا المتراكمة، والتي تقدر بالآلاف كل سنة، بشكل أساسي على أهمية نشر المعرفة القانونية بالإجراءات الاسرائيلية والقوانين التمييزية وكيفية التصرف عند التعرض إلى أي انتهاك لحقوق الانسان، والسبل القانونية المتاحة للدفاع عن حقوق الافراد والمجتمعات على مستوى المجتمع المحلي. بحيث يسهم رفع الوعي القانوني للهيئات المحلية (كالبلديات والمجالس المحلية في المناطق المصنفة "ج" وممثلين عن المؤسسات القاعدية في القدس المحتلة) بجعل هذه الهيئات مصدرا مهما لمساعدة مجتمعاتها ومركز القدس للمساعدة القانونية على حد سواء وتعزيز نظام الإحالة.

تظهر أهمية برامج التوعية والحشد والمناصرة التي يقوم بها المركز، في سرعة استجابة المجتمعات التي تشارك في هذه البرامج عند تعرضها لأية انتهاكات لحقوق الانسان، حيث تكون أكثر استجابة وتنظيما عند طلب الحصول على المساعدة القانونية، وعلى دراية بجميع الوثائق المطلوبة ونظام الإحالة المعمول به. وكثيرا ما يتم الطلب من المركز تنظيم ورش رفع وعي او تدريبات او نقاشات متخصصة، يشارك بها أفراد المجتمع أو من تعرضوا لانتهاكات حقوقهم أو من لديهم استفسارات قانونية معينة، مما يتيح للمركز تقديم الاستشارات الفردية وتبني عدد من القضايا دفعة واحدة.

كما يوفر المركز فرص التدريب باستمرار للمتطوعين والمستفيدين السابقين وقادة المجتمع المحليين، من أجل تعزيز قدرتهم في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في مناطقهم وتقديم المساعدة القانونية بشكل أكثر بساطة، كما تزود الدورات التدريبية المشاركين بالمعرفة في الأمور القانونية المتاحة وكيفية توجيه مجتمعاتهم من خلالها.

ويقدم المركز برامج تدريبية مكثفة لطلاب القانون والخريجين الجدد من أجل استكمال تعليمهم وتوسيع نطاق مجموعة المحامين القادرين على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان.

في العام 2021؛ استطاع المركز الوصول إلى 734 مواطنا ومواطنة من أصحاب الحقوق، من خلال تقديم 47 ورشة رفع وعي (13 في القدس و34 في المناطق "ج") بحيث تم الوصول إلى 618 مستفيد/ة، إضافة إلى عقد 6 دورات تدريبية (1 في القدس و5 في مناطق "ج") استفاد منها 116مستفيداً/ة.

جهود الحشد والمناصرة

في حين أن تقديم المساعدة القانونية والعمل على زيادة الوعي القانوني لا يزالان أساس عمل تدخلات مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، تزداد الحاجة إلى التغلب على النظام القانوني العنصري؛ من خلال العمل على تنظيم والمشاركة في حملات مناصرة وطنية ودولية، ومن بين أبرز حملات المركز الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء المحتجزة والكشف عن مصير المفقودين، حيث عمل المركز على حشد الرأي العام، وتعبئة المجتمع المحلي، وتوفير دعم وتأييد المؤسسات الرسمية لهذه الحملة، وتقديم المساعدة القانونية اللازمة لاسترجاع 169 جثمانا من ضحايا هذه السياسة، منذ قرار الكابينيت الإسرائيلي بالعودة لاحتجاز جثامين الشهداء في تشرين الأول للعام 2015 حتى يومنا هذا، إضافةً الى نجاح الحملة باسترداد جثامين 121 شهيداً مما يعرف بمقابر الأرقام.

أما فيما يتعلق بالمناصرة الدولية في العام 2021؛ قدم المركز مداخلة شفهية أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وشارك بأكثر من اثنتي عشرة منصة نقاش تابعة للامم المتحدة والمنظمات الدولية، إضافة إلى ذلك فقد نظم المركز وشارك في جولة مناصرة دولية لكل من بلجيكا والدنمارك، وشارك في تنظيم 10 اجتماعات وزيارات ميدانية

للمكلفين بالواجبات من (دبلوماسيين، ومسؤولين حكوميين، وممثلين عن مؤسسات رسمية ودولية (لاطلاعهم على أوضاع حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية ودورهم في الضغط على الحكومة الإسرائيلية لاحترام حقوق الانسان والإيفاء بالتزاماتها كدولة قائمة بالاحتلال تبعا للقوانين والمعاهدات الدولية. في العام 2021 أصدر المركز عددا من مواد المناصرة تضمنت؛ 21 ورقة تحليل قانوني وبيان صحفي واوراق حقائق، كما عمل المركز على انتاج 12 بودكاست وفيديو قصير والمشاركة في 5 ندوات الكترونية.

يؤمن مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان بأهمية الشراكة وتأسيس والانضمام إلى تحالفات وهيئات وشبكات مختلفة لدعم جهود المناصرة المحلية والدولية وتعظيم أثرها، ؛ حيث يحافظ المركز على عضويته في شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (PNGO)، ومجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية (PHROC) ولجنة القدس التنسيقية، واللجنة الأهلية لمراقبة التشريعات، وائتلاف دعم استقلال القضاء، ولجنة الحريات العامة، وائتلاف مناهضة التعذيب، الائتلاف الفلسطيني لمناهضة عقوبة الاعدام، وائتلاف مدونة السلوك للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، والفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، والائتلاف الاهلي للرقابة على الانتخابات الذي يضم عددًا من مؤسسات المجتمع المدني ومجلس الإدارة، والهيئة المستقلة لحقوق الانسان، بالإضافة إلى فريق العمل القانوني ومجموعة الحماية التي يقودها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان.

التحديات ونظرة للمستقبل

نغادر عام 2021 الذي كان حافلا بتغيرات دولية وإقليمية محلية، مع استمرار تذبذب الأزمة الوبائية التي يبدو أن علينا التعايش معها طويلا.

ذهبت إدارة أميركية تسببت بارباكات كبيرة في السياسة الدولية، ونال منطقتنا نصيب كبير منها بنقل السفارة الأميركية للقدس والاعتراف بضمها والاعتراف بضم هضبة الجولان المحتلتين. وجرت انتخابات إسرائيلية أزاحت نتنياهو عن الحكم الذي استمر فيه على عدة مراحل مدة 16 عاما، وجاءت بحكومة جديدة لا تختلف كثيرا في الموضوع الفلسطيني، اذ تتمسك بلاءات سابقتها.

فلسطينيا بدأ العام بتفاؤل بعد تحديد موعد للانتخابات العامة في شهر أيار، وتشكلت 36 قائمة لخوض الانتخابات، عبرت عن تعطش شديد للمشاركة السياسية، ولكن تم الغاء الانتخابات يوما واحدا قبل بدء الحملات الانتخابية، بسبب/ حجة عدم سماح حكومة الإحتلال اجراءها في القدس، حيث اعتبرت حكومة الاحتلال أن الاعتراف الأمريكي بضم المدينة المحتلة يغير قواعد اللعبة.

ثم جاءت هبة القدس التي تفجرت في الشيخ جراح، وامتدت الى سائر تجمعات الشعب الفلسطيني، واستقطبت تضامنا دوليا غير مسبوق، مع مزيد من الاعتراف بالطابع العنصري لإجراءات الاحتلال ووصف سياساته بالأبرتهايد. لعب الاعلام الاجتماعي ووسائل التواصل دورا كبيرا في نشر الرواية الفلسطينية، ثم دخلت حركة حماس على الخط باطلاق صليات صواريخ باتجاه القدس في خطوة وصفها بعض المحللين بأنها جاءت في اطار صراع داخلي حول وسائل النضال وسبل تحقيق الأهداف الوطنية ونزاعات السلطة والنفوذ، وردت إسرائيل بعدوان واسع على قطاع غزة رافقته عمليات قصف للبنى التحتية والأبراج السكنية والتجارية أسفرت عن استشهاد261 فلسطينيا (منهم 67 طفلا و41 امرأة) وجرح أكثر من 2211 مواطنا وفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية أوتشا خلال أحد عشر يوماً. كما دمرت البنية التحتية والمرافق السكنية والتجارية بشكل كبير، حيث دمرت 2200 وحدة سكنية بشكل كامل وتضررت حوالي 50 ألف وحدة سكنية بشكل جزئي وفقًا لوزارة العمل والإسكان في غزة. وتوقف العدوان بوجود تفاهمات تشمل البدء بعملية تفاوضية عبر وسطاء لاسترداد أسرى وجثث جنود إسرائيليين، وضغوط دولية لاحترام الوضع الراهن في القدس المحتلة.

أدى الغاء الانتخابات والعدوان الإسرائيلي وشعبية حركة حماس التي تصاعدت، الى حالة توتر داخلي فلسطيني، رافقتها ملاحقات على خلفية حرية الرأي والمشاركة السياسية، قتل خلالها الناشط والمرشح للانتخابات التشريعية نزار بنات، واندلعت أعمال احتجاج غير مسبوقة رافقها مزيد من القمع والتعدي على الحريات العامة والاعتقالات ومحاولة تقييد أعمال الاحتجاج.

عادت سلطات الاحتلال لسياساتها التصعيدية، هدم المنازل وتوسيع الاستيطان وشرعنة بؤرة افياتار على قمة جبل صبيح التابعة لبلدتي بيتا وقبلان، ومساومة أهالي الشيخ جراح عبر صفقات تؤدي الى تهجيرهم من منازلهم في نهاية المطاف، وشجعت أعمال إرهاب المستوطنين التي وصلت مستويات قياسية مع ارتفاع بنسبة 120% في نسبة اقتناء السلاح لدى المدنيين الاسرائيليين الذين يعيشون داخل وخارج المستوطنات.

شهد العام 2021 اعلى نسبة هدم للمنشات في المناطق المصنفة "ج" والقدس المحتلة في السنوات الخمس الماضية، وبهذا استمر الارتفاع في هدم المنشات السكنية الذي تشهده مدينة القدس المحتلة (للمزيد انظر/ي ص 16 الرسم البياني «تجاهات الهدم في القدس» 2011- 2021).

المنشآت التي تم هدمها مقابل عدد الأشخاص الذين تم تهجيرهم في الضفة الغربية والقدس المحتلة (2011-2021)

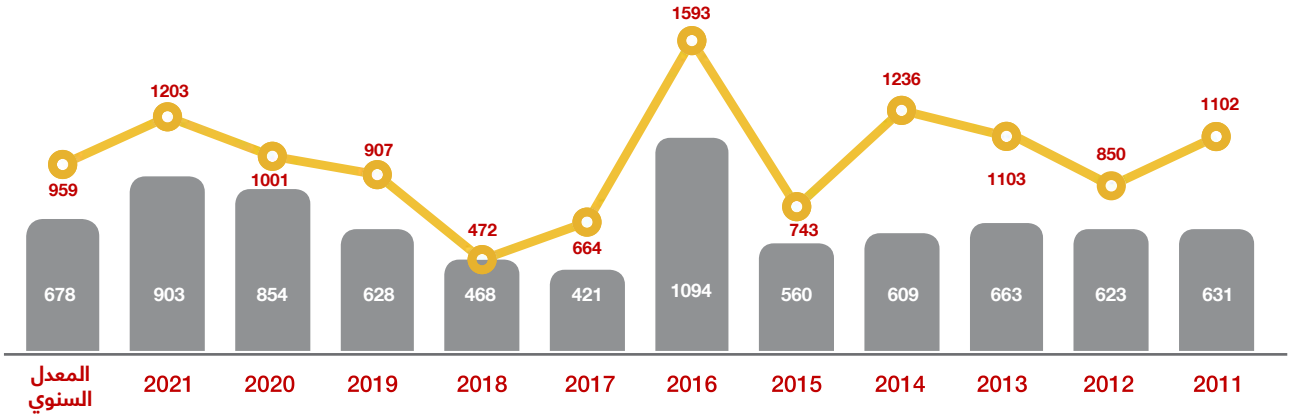

عدد الأشخاص المهجرين في الضفة الغربية والقدس المحتلة

عدد المنشآت السكنية المهدومة في الضفة الغربية والقدس المحتلة

وعلى الصعيد السياسي بات واضحا أن الإدارة الأميركية لا تمتلك الإرادة ولا القرار للضغط على الاحتلال خصوصا بعد انسحابها المذل من أفغانستان، والحكومة الإسرائيلية الحالية تضم خليطا هجينا من المركبات ولا تمتلك أي رؤية سياسية، بل تغلق الباب أمام أي تفاوض سياسي وحتى مبدأ عقد أي لقاء سياسي، لأنها لا تستطيع الاتفاق حتى على تفكيك مستعمرة غير قانونية أقيمت بالعربدة خلافا حتى لقوانين الاحتلال. وباتت إسرائيل تتحدث عن سلام اقتصادي، ملخصه "خبز مقابل الأمن" هنا في الضفة المحتلة وهناك في قطاع غزة المحاصر، مع وجود سلطتين تتعاطيان مع مبدأ السلام الاقتصادي ومنافع النخب الحاكمة.

واختتم العام بقرار إسرائيلي بحظر ست مؤسسات أهلية فلسطينية واعتبارها كيانات إرهابية، مع تراجع في الممارسة لبعض الممولين في التساوق مع الإجراءات الإسرائيلية، مما يشكل تحديا إضافيا.

وعلى الصعيد الداخلي الفلسطيني، لم يعد موضوع الانتخابات الرئاسية والتشريعية على الطاولة، وتمت الدعوة لانتخابات محلية على مرحلتين، وبات واضحا أن حركة حماس لن تسمح باجرائها في قطاع غزة، فللحركة الحق في خوض أو عدم خوض الانتخابات، أما حرمان الناس من حقهم في اختيار ممثليهم فيشكل اعتداء صارخا على القانون متمما لظاهرة اختطاف السلطة بالقوة المسلحة.

وشهد عام 2021 كذلك افراطا في التشريعات، التي تصدر بمراسيم رئاسية، وصل عددها 41 قرارا بقانون، فاذا اعتبرنا السنة 240 يوم عمل فان ذلك يعني قانونا كل ستة أيام عمل، وليس بمستطاع أي مؤسسة او اطار ملاحقة هذا السيل من القوانين، خصوصا وأن كثيرا منها مثير للجدل والمصالح المتعارضة، دون تشاور كاف مع الأطراف ذات العلاقة التي تتأثر بتلك التشريعات.

وأمام هذا الوضع ما هي التحديات التي تواجهنا في البيئة الخارجية وكيف تنعكس على البيئة الداخلية وعلى برامجنا وتدخلاتنا في مركز القدس؟

- ان أخطر تحدٍ يواجه المجتمع الفلسطيني هو انسداد الأفق السياسي وفقدان الأمل من تحسن وشيك في الأوضاع، وخصوصا مع الارتفاع الخيالي لنسب البطالة التي تزيد كثيرا وسط الشباب الخريجين العاطلين عن العمل. وغياب أي عملية سياسية ذات معنى، خارج سياق ما يسمى سلام اقتصادي.
- استمرار الانقسام السياسي الذي يؤدي الى اغلاق الطريق على المشاركة السياسية وأحد جذور انتهاكات حقوق الانسان. وغياب الإرادة السياسية لاجراء الانتخابات.
- تصاعد سياسات التهجير القسري الإسرائيلية في القدس والمنطقة المصنفة ج.
- خطر جرائم المستوطنين وتخطيط منظومة الطرق والحركة عليها بناء على أولويات واحتياجات المستوطنين كأحد تجليات منظومة الأبرتهايد.
- تغيير تعليمات اطلاق النار من قبل جنود الاحتلال، الأمر الذي ينذر بمزيد من جرائم الإعدام الميداني خارج القانون.
- تهديد السلم الأهلي الداخلي وانفجار الشجارات وانتشار سوء استخدام السلاح، انتشار العنف داخل الجامعات، وصراعات الحكم والوراثة التي تشكل اطارا حاميا لتهديد السلم الأهلي..
- ضعف القضاء وتراكم القضايا وبطء البت فيها مما يغذي النزاعات والشجارات وجرائم القتل والاعتداءات الخطيرة.
- القيود المتزايدة على العمل الأهلي، وتحويل بعضها الى منازعات وصراعات داخلية، وتراجع بعض الممولين وتماهيهم مع الرواية الإسرائيلية.

على جدول أعمال هيئات مركز القدس اجراء تقييم خارجي لبرامجه وبنيته وأنظمته خلال الربع الثاني من العام 2022، ووضع خطة استراتيجية جديدة خلال الربع الثالث، لفتح نقاش ووضع الأسس لخطة خمسية وخطة عمل سنوية للعام 2023.

وفي الأثناء سوف يستمر العمل لاستكمال الخطة الخمسية التي تنتهي عام 22 مع التعديلات الضرورية للاحتياجات الطارئة، ولكننا سوف نستمر في مواجهة سياسات وممارسات التهجير القسري، سواء المباشرة أو تلك الناتجة عن خلق البيئة القسرية، وكذلك الحال الاستمرار في العمل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية التي تضمن المشاركة السياسية وتحترم وتعزز الكرامة الإنسانية، بما يشمل مراجعة التشريعات من هذا المنظور وتعزيز السلم الأهلي وسيادة القانون، واحترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

وسوف نستمر في العمل من أجل حماية استقلالية وتعزيز قوة المؤسسات الأهلية وحماية الفضاء المدني في وجه كل من يضيق الخناق عليه، وتعزيز بنية المركز الداخلية للاستجابة لهذه التحديات، عن طريق تقوية الطاقم وتحديث الأنظمة والمشاركة الفاعلة وتفعيل دور المتطوعين وبناء وتعزيز التحالفات وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية.

الاستعراض المالي

استثمر مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان الكثير من الوقت والجهد في تطوير واستحداث العديد من الأنظمة الداخلية التي كان قد بدأ بالعمل عليها منذ االعام 2020 في ظل الاغلاقات الخاصة بجائحة كورونا. ومنذ ذلك الحين؛ عمل المركز على تطوير مدونة السلوك، ونظام الشكاوى، ودليل مجلس الإدارة، ودليل المتطوعين ولجان مجلس الإدارة والشروط المرجعية المرتبطة بها، ودليل المساعدة القانونية، ودليل المتابعة والتقييم، وسياسة التقليل من المخاطر، وسياسة التخطيط، وسياسة حماية الطفل، والسياسة البيئية، واستراتيجية الاستدامة، كما اجتمع مجلس الإدارة والجمعية العامة في اجتماعات مجدولة بانتظام، وشاركوا بمهمات وفعاليات مع فريق العمل؛ بما في ذلك ورشة عمل التخطيط السنوية، والزيارات الميدانية للوفود الزائرة، والمشاركة في مناقشة استراتيجية تجنيد الأموال وما إلى ذلك. كما حافظ الموظفون على فرص استكمال تعليمهم إضافة إلى المشاركة في 10 تدريبات نوعية.

فيما يتعلق بالوضع المالي، تمكن مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان من الحفاظ على قاعدة التمويل الحالية الخاصة به والحصول على الدعم الإضافي من شريكين جديدين، مما سمح للمركز لاحقًا بتوسيع برامجه في القدس المحتلة، وبالإضافة إلى الدعم المالي، قدمت بعض المؤسسات التدريب للمركز مما ساهم في تطوير نماذج المركز رقميا واستحداث نماذج جديدة لجذب التمويل.

أنواع التمويل (تمويل البرنامج الرئيسي في مقابل تمويل المشاريع)

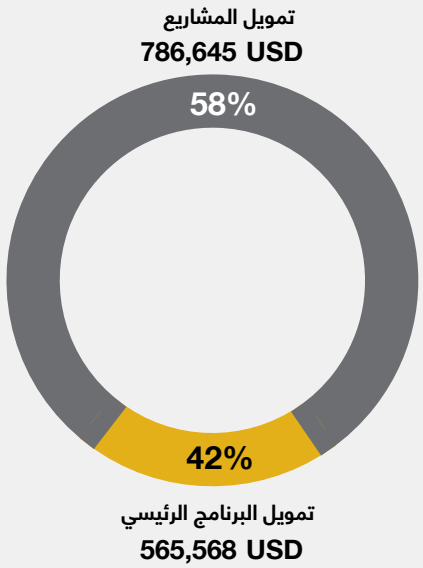

أنواع الممولين (دول، مؤسسات دولية غير حكومية، منظمات متعددة االطراف، منظمات كنسية)

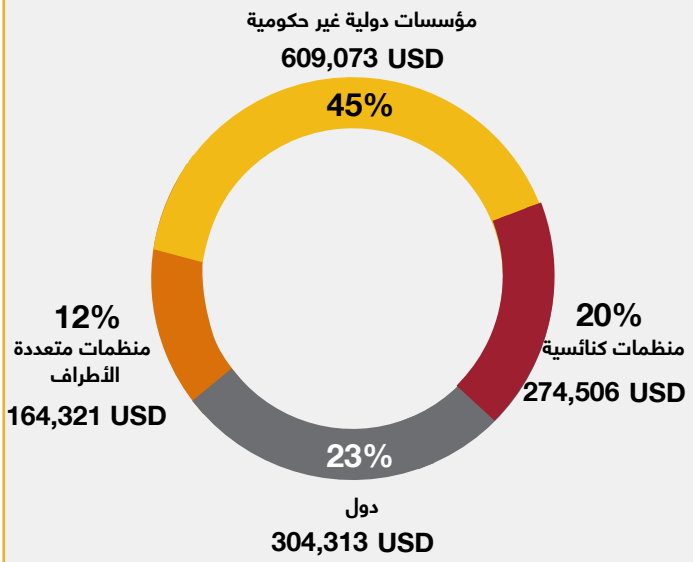

للإتصال بنا

مكتب رام الله
عمارة الميلينيوم، الطابق الثالث
شارع كمال ناصر، المصايف
هاتف: 2987981 2 970+
فاكس: 2987982 2 970+
www.jlac.ps
www.facebook.com/JLAC